موجودة... لكان الوضع الامني في الشمال اسوأ بمائة مرة». واكد رابين لاعضاء اللجنة ان الوضع الحالي مع وجود المنطقة الامنية «يوفر دفاعاً معقولاً عن الحدود الشمالية ومستوطنات الجليل» (**المصدر نفسه**).

واعرب معظم اعضاء اللجنة من كتل الائتلاف عن تأييدهم لسياسة الحكومة. وقال ممثل المعراخ ان البديل من المنطقة الامنية هو «خلق وضع يحتم التدخل اليومي لاسرائيل في لبنان، الامر الذي من شأنه ان يقود الى حرب جديدة». اما ممثل الليكود، فركز، في كلمته، على ضرورة تكثيف الدعم لجيش جنوب لبنان، لأن هذا الجيش لن يصمد دون «الاوكسجين» الذي يمده به الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

وفي هذه الغضون، كان مجلس الامن يتخذ، بناء على مشروع قرار فرنسي، قراراً يدعو اسرائيل الى الانسحاب الكامل من الاراضي اللبنانية لتمكين قوات الامم المتحدة من توسيع رقعة انتشارها حتى الحدود الدولية.

وفي معرض رد المسؤولين الاسرائيليين على هذا القرار اكد هؤلاء، مجدداً، رفضهم لقرارات مجلس الامن التي كان آخرها القرار آنف الذكر الذي اتخذه المجلس في ١٩٨٦/٩/٢٣. واعلن رابين، في اعقاب جلسة الحكومة التي ناقشت القرار المذكور، ان «اسرائيل لا تطلب بقاء قوة الامم المتحدة في جنوب لبنان»، وكذلك «لا تطالب بجلائها». واضاف: «لكننا نعارض، بشدة، انتشارها في اتجاه الحدود مع اسرائيل، وراء المنطقة التي تسيطر عليها تلك القوات منذ ثماني سنوات» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٢٢). وفي تصريح لاحق، اكد شامير، خلال لقاء تم بينه وبين وزير خارجية فرنسا، رفض بلاده لقرار مجلس الامن، وانتقده بشدة. ووصف شامير القرار بأنه «سخف متناه، لأن من الواضح، حتى للذين اقترعوا لصالحه، انه غير قادر على حل المشكلة». واضاف شامير: «ان اسرائيل لن تهمل أمنها وستواصل مساعدة جيش جنوب لبنان والاحتفاظ بالمنطقة الامنية» (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٦/٩/٢٦).

اما على صعيد المؤسسة الامنية، فيلاحظ ان ثمة موقفين متناقضين من قوات الامم المتحدة: الموقف الاول ينظر اليها بايجابية ما، على اساس انها تشكل «مصفاة» لمحاولات التوغل والتسلل الى المنطقة الامنية، بينما يرى فيها الموقف الثاني قيداً على حرية عمل وتحرك الجيش الاسرائيلي، اضافة الى اتهامه لها بـ «التعاون مع المخربين». اما «الجانب السلبي الآخر لوجود قوات الامم المتحدة، فهو ـ على حد قول انصار الموقف الثاني ـ ان الخلاف المستمر بينها وبين الجيش الاسرائيلي «يتسبب في توتير علاقات اسرائيل بدول صديقة» (**يديعوت أحرونوت** ، ١٩٨٦/٩/٢٤).

خيارات ثلاثة

كما على صعيد المواقف التي افرزتها المناقشات للاوضاع المستجدة في الجنوب اللبناني بين الكتل السياسية المختلفة، من حيث التمسك بالوضع الراهن ودعوة الى تغييره في اتجاه توسيع المنطقة الامنية، او دعوة نقيضة في اتجاه الرحيل عنها، كذلك على صعيد المناقشات العامة للوضع، انقسمت الآراء. وحدث الانقسام بين مؤيد للحفاظ على الوضع الراهن وداع الى التخلي عن المفهوم الامني الذي يوجه سياسة الحكومة والعودة، فعلاً، الى ما وراء الحدود الدولية، ودعوة، وان لم تكن واضحة وضوح موقف انصار توسيع المنطقة الامنية والعودة الى جنوب لبنان، الا انها تتضمن تلميحات قوية الى ذلك.

المعلق العسكري رئيف شيف يعترف، في سياق مقالة كتبها بعنوان «وضع جديد في جنوب لبنان» (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/٢١)، بأن التطورات الاخيرة، ولا سيما الهجمات على جيش جنوب لبنان واحتلال مواقع له داخل المنطقة الامنية، ولو لفترة مؤقتة، يشكل «تغيراً فعلياً»، كما ان الضغوط التي يمارسها مجلس الأمن على اسرائيل للسماح بانتشار قوة الأمم المتحدة حتى الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية، تشكل «وضعاً جديداً». لكن شيف، وان بدا مؤيداً للموقف الرسمي الداعي الى الحفاظ على الوضع الراهن، الا انه يشير الى ان الجيش الاسرائيلي «يستعد، الآن، لصد الهجمة الجديدة لقوات حزب الله. ولن يكون ذلك عملية سهلة. وهو يتطلب اكثر من تقديم العتاد الى جيش جنوب لبنان ومساندته بنيران المدفعية». ويلمح شيف الى احتمال زيادة التورط الاسرائيلي بقوله: «وعلى الجيش الاسرائيلي ان يلائم نفسه لمواجهة الظروف المستجدة... [لأن]